مقترح مداخلة بعنوان:

'سياسة الإبداع كمدخل للخروج من الأزمات الاقتصادية للدول'
- اشارة خاصة للازمة المالية العالمية-

مقدمة للملتقى الدولي حول:

إدارة الأزمات في الوطن العربي -الواقع والتحديات-

يومي 09 - 10 ديسمبر 2015

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر

من إعـداد الأستاذين:

الاسم الكامل: الأستاذ الدكتور/ عبيرات مقدم

الرتبة: أستاذ التعليم العالي

مكان العمل: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الاغواط – الجمهورية الجزائرية -

البريد الالكتروني: mok_aburt@yahoo.fr

الهاتف: 00213771614685 /00213660717587

الفاكس: 0021329933215 / 0021329932698

الاسم الكامل: الأستاذ/ بن مويزة مسعود

الرتبة: أستاذ مساعد – أ -

مكان العمل: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة الاغواط -

البريد الالكتروني: m.benmouiza@mail.lagh-univ.dz/ ben_mess2004@yahoo.fr

رقم الهاتف: 0794024599 أو 0661780307

ملخص:

تهدف هذه الورقة الى دراسة أثر الازمات (خاصة الاقتصادية منها) على الإبداع مع اشارة خاصة للازمة الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل سلبي على نشاطات الابداع في الصناعة. ودراسة الامكانيات التي يتيحها الابداع للتقليص أثار الازمة في نفس الوقت.

فمن جهة، تعد التوجهات المستقبلية لنشاط الابداع في الدول المتقدمة غير مؤكدة، خاصة مع الاثر السلبي الكبير، الذي قد يحدثه ارتفاع معدل البطالة في اليد العاملة المؤهلة ونقص الدعم الحكومي للإبداع، على انظمة الابداع.

ومن جهة اخرى، وعلى الرغم من ذلك، اعتمدت الكثير من الدول على سياسات مبنية بالأساس على الابداع كأحد حلول الازمة الاقتصادية رغم قيود الموازنة المفروضة على دعم الحكومة للإبداع.

الكلمات المفتاحية: الإبداع، البحث والتطوير، الأزمات، الازمات الاقتصادية، الازمة المالية العالمية.

Abstract:

This paper provides an overview of the impact of the crises(exactly economic crises) on innovation, specially the global financial crisis that negatively affected business innovation and R&D and the potential that provided new innovations to reduce the effects of the crisis.

Future trends in innovation in most developed countries are uncertain. In particular, long-term damages to innovation systems occur when long-term skilled unemployment rises and public support of innovation is weakened, On the one hand.

Despite that, many countries have implemented policies to respond to the crisis that include innovation, although budgetary constraints have put pressure on governmental support of innovation, on the other hand.

Key Words: Innovation, Research & Development, Crises, Economic crises, global financial crisis.

مقدمة:

لقد اثرت التطورات الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية التي حدثت خلال العشرية الاخيرة من القرن العشرين، وبداية القرن الحالي، على كثير من الممارسات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والمؤسسات الاقتصادية على حد سواء بحيث تغيرت مفاهيم الادارة والتسيير والاقتصاد بصفة كلية، فعلى سبيل انتقلت الاقتصاديات من الاعتماد على الموارد المالية كأهم عناصر الانتاج الى الموارد المعنوية من معرفة وابداع وأفكار، كما لم تعد تنافسية البلدان مقرونة بالموارد الاولية والمالية بقدر التكنولوجيا والمعرفة.

لكن ذلك التطور الكبير لم يكن خاليا من المخاطرة والمجازفة حيث أدى الانفتاح وتحرير الاسواق بصفة كبيرة الى نقص الرقابة على كثير من المعاملات الاقتصادية والمالية، مما انتج ازمات متتالية شهدها العصر الحالي، لعل أهمها: الازمة المالية العالمية 2008، والتي كانت ازمة مصرفية لتتحول مع مرور سنتين الى ازمة اقتصادية كبيرة لم تسلم منها لا الدول المتقدمة بمؤسساتها ولا الدول النامية كذلك. مما اثر كثيرا على النشاط الاقتصادي لتلك البلدان بدرجة عالية جدا، خاصة على النشاط والقدرات الابداعية والمعرفية للمؤسسات الاقتصادية فيها، فانخفضت معدلات الابداع وتقلص الانفاق على البحث والتطوير. واتجه االنفاق الحكومي الى التقشف على نشاطات الابداع، مما كان له اثر سلبي على القدرات الابداع للبلد ككل.

ولكي تحد البلدان من آثار تلك الازمة الاقتصادية بالدرجة الاولى، اتجهت الى بناء سياسات أكثر اعتدالا، تعتمد بالاساس على زيادة الرقابة على النشاط الاقتصادي، ولو نسبيا، والقيام بالإصلاحات على القطاع العمومي والخاص على حد سواء. وكانت سياسة الابداع من بين اهم السياسات التي تم وضعها للخروج من تلك الازمة الاقتصادية على الرغم من الضرر الذي الحقته هذه الأخيرة بنشاط الابداع في البلد.

وانطلاقا مما تقدم نحاول من خلال هذه الورقة الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- **على الرغم من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية على نشاط الإبداع. كيف تعد سياسة الابداع في نفس الوقت حلا لها؟**

الاشكاليات الفرعية:

- كيف اثرت الازمات الاقتصادية عامة، والأزمة المالية العالمية على نشاط الابداع في البلدان المتقدمة بصفة خاصة؟
- كيف تعد سياسة الابداع في البلد حلا للخروج من الازمة الاقتصادية؟
- هل هناك دول طبقت سياسة ابداع جديدة في مواجهة الازمة المالية العالمية؟

الخطة الموضوعة:

للإجابة على ذلك التساؤل، وعلى ما انبثق منه من اشكاليات فرعية، ارتأينا تقسيم الخطة الى ثلاث أجزاء وفقا لما يلي:

الجزء الأول: الأزمات خصائصها وانواعها؛
الجزء الثاني: سياسة الابداع وانواعها؛
الجزء الثالث: سياسة الابداع كحل للازمات.

المنهج المستخدم:

لقد تم الاستعانة بالمنهجين الوصفي في توصيف المفاهيم المفتاحية للورقة خاصة الابداع والأزمات بصفة عامة، والاقتصادية منها بصفة خاصة. كما تم تطبيق المنهج التحليلي في تبيان العلاقة بين الابداع والأزمات وأثار هذه الاخيرة عليه. مع تحليل الابداع كمخرج من الازمات الاقتصادية في نفس الوقت.

الجزء الأول: الأزمات خصائصها وانواعها؛

1- تعريف الازمة الاقتصادية :

تعرف الازمة: " بأنها اختلال عميق، واضطراب حادٌ ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، التي يتبعها انهيار في المؤسسات المالية، ومؤشرات أدائها، ويمتد ذلك كله إلى القطاعات الأخرى".[1] ومصطلح أزمة (Crisis) الاقتصاد كانت تستعمل في وصف الأسباب التي تؤدي إلى وقوع انكماش في الدورة الاقتصادية وانخفاض في مستواها، أي نقطة التحول التي يتقلص عندها الازدهار وتبدأ حالة الركود الاقتصادي.

2- خصائص الازمات :

رغم تعدد وتنوع مداخل تصنيف الازمات التي تواجه المجتمعات العالمية إلا انها تكاد تشترك في مجموعة من الخصائص، لعل اهمها[2]:

- المفاجأة، فهي تحدث بشكل غير متوقع في كثير من الاحيان؛
- جسامة التهديد، والذي قد يؤدي الى خسائر مادية او بشرية هائلة على الاستقرار؛
- مربكة، تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتنشا حالة من القلق والتوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحة؛
- ضيق الوقت المتاح لمواجهة الازمة، فالاحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع؛
- تعدد الاطراف والقوى المؤثرة في الازمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يحدث تحديات كبيرة في السيطرة عليها وإدارتها سواءا كانت مادية او بشرية او سياسية او بيئية...الخ.

3- تصنيفات الازمات:

هناك تصنيفات عديدة ومتمايزة للازمات حسب زاوية المعالجة، ودون الغوص كثيرا في تفصيلها، فإننا نورد اهمها في الجدول التالي:

الجدول(01): معايير تصنيف الازمات

المعيار	التصنيفات
من حيث المضمون والمجال	سياسية، اقتصادية، اجتماعية.
من حيث النطاق الجغرافي	محلية، وطنية، اقليمية، دولية
من حيث الزمن	مفاجأة، بطيئة، طويلة
من حيث الحجم	صغيرة، محدودة، متوسطة، كبيرة
من حيث المستوى المحلي	الدولة، الشركة، الفرد
من حيث الوضع العام	طبيعة، غير طبيعية(مفاجئة)
من حيث العمق	سطحية (غير عميقة وهامشية التأثير)، عميقة (جوهرية وهيكلية التأثير)
من حيث الشدة	خفيفة جدا، خفيفة، متوسطة، شديدة
من حيث القطاع	عامة (قطاع الدولة)، خاصة (قطاع الخواص)
من حيث النظم والهيكلية	بسيطة، معقدة
من حيث السبب	طبيعية، صناعية، بشرية
من حيث أداء او سلوك الازمة	زاحفة، فجائية عنيفة، ضمنية ومستترة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: علي بن هلهول الرويلي، **الازمات، تعريفها، ابعادها واسبابها،**

[1] - عدنان الصمادي، **الأزمة المالية الراهنة ""أسبابها وتداعياتها وعلاجها من وجهة نظر الإسلام**، http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/12.doc

[2] - نزهان محمد السهو،**الازمة المالية العالمية الراهنة المفهوم الاسباب والتداعيات**، مجلة الادارة والاقتصاد، ع83، 2010، ص 255-256.

حلقة علمية خاصة " ادارة الازمات"، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 4/30-05/04 2011، الرياض، السعودية.

ورغم تعدد المعايير والمداخل التي انتجت العديد من الازمات، منها ما هو منتشر ومتكرر، ومنا ما واقع لفترات متباعدة. لكن الذي يهمنا هو تلك الازمات الاقتصادية التي لها اثر كبير على كل تلك الازمات المذكورة اعلاه. ولتبيان تلك الاثار نورد ان نركز هنا على آخر ازمات العالم الرأسمالي الحديث، ألا وهي: ازمة 2008، والتي انتقلت من القطاع المصرفي الى القطاع المالي لتنتهي الى الاقتصاد ككل لتصبح ازمة كساد خانق. وهو ما سنعرضه في اسفله.

4- أسباب الأزمة المالية العالمية:

تكمن أهم أسباب الأزمة المالية العالمية، فيما الآتي[1]:

- انكماش الاقتصاد الامريكي : شهد الاقتصاد الأمريكي ركودا ملحوظا في عام 2008م, ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي, فقد هبط مؤشر داو جونز (Daw Jonze)الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة, وانخفض مؤشر ستاندارد أند بور 75 نقطة, وانخفض مؤشر ناسداك 95.2 نقطة. ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الانكماش زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار, والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ3.2 %, كما وصل إجمالي النفقات العامة إلى 2.98 تريليون دولار, بارتفاع بلغت نسبته 9.1% عن سنة 2007, وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990م. ومن جانب آخر انخفض متوسط سعر المنازل في أميركا بنسبة 9.5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999م . وفي الواقع إن الاقتصاد الأمريكي هو السبب الأساسي وراء الأزمة المالية, ووراء انتقالها إلى البلدان الأخرى؛ والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم, بالتالي فإن ظهور الركود الاقتصادي فيها سينعكس على صادرات دول العالم الأخرى, ناهيك عن التقلبات الواضحة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى, وعن العولمة الاقتصادية التي جعلت دول العالم سريعة التأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ثانياً: قروض الرهن العقاري: نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%, فانكب المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت المصارف على إعطاء المزيد من القروض العقارية, ونتيجة تخلف كثير من المدينين عن السداد أصيب العديد من المؤسسات المالية بالعسر المالي الحقيقي, كما أن السندات العقارية فقدت قيمتها السوقية, فضلا عن قيام العديد من مؤسسات القروض المالية بإعطاء قرض ثانوي على نفس البيت، وأصبح البيت الواحد إما مرهون لأكثر من جهة، أو عليه أكثر من رهن .
- ثالثاً: توريق (تصكيك) الديون العقارية: التوريق عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول , وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون (التي اقترضها الذين اشتروا المنازل) من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال . وقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة. وهكذا تضاءل الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر, كما تضاءلت دقة تقييم الضمانات.
- رابعاً: نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية: يتمثل في شبه غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي وعلى المضاربات المحمومة في "وول ستريت"، وفساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات؛ مما جعلها لا تهتم كثيرًا بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها؛ فمثلاً بلغت مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان براذرز" (486) مليون دولار عن عام 2007.
- خامساً: استخدام المشتقات المالية : المشتقات هي أدوات مالية استحدثت بغية التحوط أولا, والمضاربة على ارتفاع وانخفاض الأوراق المالية ثانيا، وهي تشمل: المستقبليات والخيارات والعقود الآجلة والمبادلات. أما

[1] - عامر يوسف العتوم، **أسباب الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية**، المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، http://www.aci.org.jo/development/admin/st_file_manager/user_uploaded_images/Research_prsented_in_the_Fourth_Conference_of_Scientific.doc

المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة يقدر الآن من قبل بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون، أي اكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي.

- سادساً: أسباب أخرى: انتشار الفساد الأخلاقي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس؛ والتوسع في الإنفاق الاستهلاكي و في منح بطاقات الائتمان (credit card) بدون رصيد.

5- آثار الأزمة[1]:

لم يتوقف اثر الازمة الاقتصادية العالمية عند إفلاس عدد من البنوك الامريكية وتدخل الحكومة لإنقاذ البعض الآخر، بل تعداه لبقية السلسلة الاقتصادية بكاملها، فليست الحلقة المالية سوي أحد حلقات السلسلة الاقتصادية، حيث تأثرت بقية قطاعات الاقتصاد الأمريكي، من القطاع الزراعي والصناعي والنقل والعائلي و ... الخ بسبب إفلاس تلك البنوك، وتزيد نسبة البطالة، وانكماش الطلب الكلي علي جميع السلع والخدمات، بسبب انخفاض الانفاق الكلي والدخول الفردية، ولتتجه حصيلة الضرائب للانخفاض، مما سيزيد العجز في الميزانية الفدرالية .

ولذلك فقد تأثر قطاع الاعمال فيجميع الدول المرتبطه بالاقتصاد الامريكي لانهيار القطاع المالي الامريكي تحت وطأت الديون العقارية الفاسدة، وعدم القدرة علي استردادها، كما أن محاولات البنك المركزي الامريكي بضخ حوالي 700 مليار دولار لإنقاذ المصارف المفلسة أو المتعثرة وهي متأخرة جداً وغير كافية. والاقتصاد الامريكي بكل قوته لم يستطيع تحمل هذه الصدمة القوية، وادى ذلك الي تحول الانكماش الاقتصادي الي حالة كساد، مما ساهم في إنخفاض الطلب الامريكي علي الواردات المختلفه من جميع دول العالم مثل البترول والمعادن وبقية السلع الاستهلاكية الاخري ومنه انتقال الكساد الي باقي دول العالم كما حدث خلال الكساد العالمي الكبير في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي والذي إستمر قرابة الاربع سنوات.

وقد توقع صندوق النقد الدولي منذ بدايتها، بأن الازمة المالية الحالية مرشحة للتزايد وأن تتحول الي أزمة اقتصادية عالمية كاملة وأن الأسوأ قد يكون قادماً، فأحد عيوب العولمة هو إنفتاح الاسواق العالمية بعضها علي بعض بشكل هائل، مما يؤدئ الي انتقال المرض بالعدوي من الاقتصادات المريضة الي الاقتصادات السليمة بسرعة فائقة.

الجزء الثاني: سياسة الابداع وانواعها؛

1- مفهوم الابداع (innovation) وأنواعه:

الابداع لشركة ما، هو:" تطبيق اختراع أو فكرة جديدة في المجال الصناعي أو التجاري أو الاجتماعي أو التنظيمي".[2] ويوصف الابداع أنه جذري عندما يعدل جذريا في ظروف تشغيل المنتج أو يرافقه طفرة تكنولوجية. وهو ما يتيح للشركة احداث طفرة في السوق. مثل: محرك السيارة الهجين. بينما يوصف الابداع بالتدريجي عندما لا تتغير كثيرا ظروف الاستخدام التكنولوجيا المستعملة كثيرا .

بينما يحدد الاب الروحي لموضوع الابداع جوزيف شامبير اشكال الابداع في 05 اشكال، وهي[3] :

- خلق منتج جديد، يحسن تلبية الاحتياجات القديمة. أمثلة: السيارة الكهربائية، اي فون، آي باد ... وهذا شكل من أشكال الابداع يضمن استراتيجية التمايز؛ اشباع او ارضاء حاجة جديدة، أمثلة: المنتجات الغذائية التي تباع بالأجزاء صغيرة لتلبية الاستهلاك العادي؛
- تحسين جودة المنتج، مثال: شاشات مسطحة وعالية الوضوح تسمح بمشاهدة التلفزيون مع أفضل جودة للصورة؛
- غزو الأسواق. مثال: إطلاق لوجان رينو بهدف فتح الأسواق الناشئة؛
- إدخال طريقة إنتاج جديدة. الأمثلة على ذلك: القطع بالليزر، سينما D3؛
- تنفيذ عمليات التجارية جديدة. أمثلة: الهاتف المحمول مع الاشتراك. كانت لشركة زيروكس فكرة مبتكرة لبيع خدمات النسخ والتصوير بدلا من بيع الالة الناسخة .

لقد أصبح الابداع وسيلة أساسية لاكتساب أو تطوير ميزة تنافسية في السوق. ومع ذلك، تواجه تلك العملية العديد من المعوقات، حيث نجد قيد التكاليف لان عملية الابداع مكلفة ومحفوفة بالمخاطر. كما ان الشركات الرائدة غالبا ما يتم نسخها من قبل شركات تابعة التي تدعم خفض التكاليف. ضف الى ان إدارة براءات الاختراع لشركة ما، يمثل ميزة (صالح احتكار) وتكلفة من جهة اخرى (التجديد السنوي ودفع الرسوم السنوية). أما القيود التجارية، ترتبط بتردد المستهلكين في اقتناء كل جديد خاصة في بداية ادخال الابداع للسوق.

---

[1] - وديع أحمد كابلي، **الأزمه المالية العالمية.....الاسباب ..... والنتائج**، http://www.kantakji.com/media/4251/11018.doc

[2] - Word Press, **La politique d'innovation**, http://sabbar.fr/management/la-politique-dinnovation/.

[3] - Word Press, **La politique d'innovation**, op.cit.

2- مفهوم سياسة الابداع وأهدافها:

يمثل الابداع المصدر الوحيد للتقدم المحرز في الإنتاجية، والذي لا ينضب على المدى القصير أو الطويل؛ فارتفاع مستوى الدخل ومرونة الاقتصاد تتطلب نجاح الشركات، في ظل المنافسة الدولية، في مجال الابداع. هذا المفهوم يشير إلى ادخال منتجات جديدة أو خدمات جديدة أوعمليات جديدة في السوق أو المجتمع ككل .

كما يحتل الابداع أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي حيث يوفر رفاهية للمواطنين باعتبارهم مستهلكين وعاملين في نفس الوقت. ويسرع الابداع ويحسن تصميم، تطوير، إنتاج، واستخدام منتجات وعمليات صناعية وخدمات جديدة. كما أنه ضروري أيضا لخلق فرص عمل أفضل، وظهور مجتمع أكثر احتراما للبيئة وتحسين لنوعية الحياة؛ وكذلك للحفاظ على القدرة التنافسية للبلد على الصعيد العالمي. وعليه، توفر سياسة الابداع التفاعل بين البحوث والتنمية التكنولوجية، من جهة والشركات من جهة أخرى، مع بإنشاء هياكل لتسهيل نشر الأفكار الجديدة في السوق وتطبيقاتها المختلفة؛ خاصة وان تلك السياسة ترتبط ارتباطا عضويا أيضا بسياسات أخرى، مثل: سياسة التشغيل، سياسة المنافسة، السياسة حماية البيئية و السياسة الصناعية وسياسة الطاقة. وقد يتضح ذلك من خلال متابعة اهداف سياسة الابداع العامة، إذ نجد على سبيل المثال[1]:

- تشجيع نشر العلم، المعرفة والتكنولوجيا وتطبيقاتهما على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي احيانا؛
- تذليل العراقيل والعقبات في مجال الابداع، خاصة في مجالات: التكاليف، براءات الاختراع، السوق، المعايير، المورد البشري، نشر الافكار والابداعات...الخ؛
- التطوير الشامل والفعال للتعاون بين القطاع الخاص والقطاع العمومي عن طريق اقامة شراكات في مجال الابداع بين الهيئات البحثية من جامعات ومراكز عمومية وخاصة وبين المؤسسات الاقتصادية.

3- انواع سياسات الابداع:

إن عملية حصر انواع سياسات الابداع من الناحية النظرية والعملية، يعد عملا معقدا ومتشعبا، بسبب تفاوت الوضعية والتطور الاقتصادي، ومعدلات النمو لكل بلد، ليس فقط بين الدول المتقدمة والدول النامية، بل حتى بين الدول المتقدمة؛ احتياجات كل بلد التنموية. ضف الى ان الكثير من السياسات التي طبقتها بعض الدول، وان كانت ناجحة في ظرف اقتصادي ما، إلا انها لم تعد صالحة لتقود عجلة الابداع في البلد. كما ان بعض البلدان تبنت سياسات ابداع تعتمد على اجراءات متعددة ومتنوعة، وترتكز على عوامل متمايزة في نفس الوقت. هذا كل يجعلنا نختصر كل تلك السياسات مهما كان مدخل التركيز او التدابير المتعلقة بها، وسواءا من الناحية النظرية او العملية، في الجدول التالي:

الجدول (02): انواع سياسات الابداع

المـــدخل	وصـف سياسـة الابـداع
المدخل التقليدي (النموذج الخطي للإبداع)	- التركيز على البحث والتطوير ووسائل الدعم الحكومي؛ - دعم نشر الابداع بهدف مساعدة المؤسسات على تبني التكنولوجيا الجديدة؛ - تدعيم حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
مدخل geroski (1992)	- تطوير العلاقات العمودية بين موردي الاصول المكملة لنشاط البحث والتطوير (كفاءات جديدة، خدمات ما بعد البيع...الخ) والمبدعين والمستعملين؛ - استراتيجية افقية تقتضي الدعم المباشر لمنتجي الابداع.
مدخل ergas (1987)	- سياسة موجهة نحو الاهداف: اي تركيز المجهودات والتمويل على عدد قليل من الاهداف الاستراتيجية لخلق تكنولوجيا جديدة كليا (ابداع جذري)؛ - سياسة موجهة نحو النشر : تفضل تبني النسيج الانتاجي للتكنولوجيا الحديثة عن طريق تحويل التكنولوجيا القاعدية الموجودة اساسا الى تكنولوجيا مكيفة وفقا لعدد محدد من المؤسسات (ابداعات جزئية).
المدخل التطوري	- سياسة التنوع: عن طريق دعم البحث والتطوير، تطوير مخابر بحث عمومية، تطوير التعليم والتكوين المهني؛ - سياسة اختيار سلوك المؤسسات: عن طريق اختيار شكل المنافسة، دعم

[1] - Frédéric Gouardères, **Politique de l'innovation**, Fiches techniques sur l'Union européenne, 09/2015.

	اطلاق نشاطات جديدة، تطوير معايير تقنية؛ - سياسة العقلانية المحدودة: عن طريق التعاون والتبادل بين الجامعات والشركات وتطوير تكنولوجيا جديدة؛ - سياسة التفاعل بين الاعوان: التعاون من اجل البحث وتجنيد المورد البشري المبدع.
مدخل انظمة الابداع	- سياسة التعاون بين الشركات (تجنيد الافراد، اتفاقية شراكة...الخ)؛ - سياسة الشراكة بين الشركات ومراكز البحث العمومي؛ - تقليص الاجراءات في هيئات البحث والتكنولوجيا.

Source : Anne Sander, **LES POLITIQUES DE SOUTIEN A L'INNOVATION, UNE APPROCHE COGNITIVE**, thèse de doctorat de Sciences Economiques, faculté des Sciences Economiques et de Gestion, université LOUIS PASTEUR - STRASBOURG I, France, Juin 2005.

تبين القراءة الاولية لتلك المداخل، وما نتج عنها من سياسات، أنها ترتكز في الكثير منها على عوامل او عناصر مشتركة، منها: نشاط البحث والتطوير، الشراكة، هيئات البحث العمومي. وهي عناصر لا زالت ضرورة في اي سياسة ابداع سواءا على مستوى الشركات الاقتصادية او على مستوى البلد ككل.
بينما يمكننا، في الواقع العملي ان نوجز اهم الاجراءات او التدابير المشتركة، التي تطبقها الكثير من البلدان؛ مثل: الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، الملكة المتحدة، كندا، سويسرا..الخ؛ فيما يلي[1]:

- اجراءات خلق هيئات بحثية وتكنولوجية جديدة؛
- اقامة برامج كبرى خاصة بتطوير التكنولوجيا في المجالات ذات الاولية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي ككل؛
- تمويل المشاريع التكنولوجية؛
- التحفيزات الجبائية للشركات والجامعات والمراكز البحثية التي تطور الابداعات والاختراعات؛
- بناء الاقطاب التكنولوجية؛
- تطوير وتنمية المورد البشري المبدع سواءا كانوا تابعين لجهات حكومية او مبادرات فردية.

4- سياسة الابداع والنمو الاقتصادي:

يدعم الابداع نمو وحيوية كل الاقتصاديات. ففي بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، تستثمر الشركات بشكل متزايد في الأصول الفكرية التي تحفز الإبداع، مثل: البرمجيات، قواعد البيانات، البحث والتطوير والمهارات المتخصصة ورأس المال التنظيمي، كما هو الحال في الأصول المادية، من آلات ومعدات ومباني.
إضافة إلى ذلك، ملايير السكان من الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الناشئة، اصبح متاحا لها الوصول إلى شبكة الإنترنت والاتصال بعضهم ببعض، مما سمح بنشر المعرفة وخلق ابداعات جديدة. وانتشرت كميات هائلة من البيانات، مثل بيانات الموقع من الهواتف المحمولة. وهو ما يعطي نظرة مصغرة عن التأثير المحتمل لنمو بيانات الإنتاج والحوسبة في كل مكان. فضلا عن أن التغيرات التكنولوجية الأخرى في مجال تكنولوجيا النانو والمواد المتقدمة المرتبطة بها، سوف يؤدي إلى تغيير دائم في طبيعة الإنتاج والعمالة، وفي موقع النشاط الاقتصادي، ودور كل من القطاعات المختلفة في الاقتصاد .
إن التطورات التكنولوجية والإبداعات غير التكنولوجية التي ترتبط ببعضها هي محرك قوي للنمو. والتحليل الميداني لجميع اشكال الابداع، يبين انه يسهم في النمو الاقتصادي بعدة طرق، اهمها[2]:

- مساهمة الناتجة عن التقدم التكنولوجي المجسد او المدمج في رأس المال المادي: وفقا لأحدث تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، 0.35 نقطة مئوية من متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، بين 1995 و2013 يعزى إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- المساهمة المتزايدة للاستثمار في رأس المال الفكري، مثل: البحث و التطوير، التصاميم وأنواع أخرى من الملكية الفكرية، والبيانات، والمهارات المتخصصة للشركات أو رأس المال التنظيمي. وقد أجرى الباحث كورادو دراسة، سنة 2012، كشف فيها أن استثمار الشركات في رأس المال الفكري، يمثل حوالي 0.5 نقطة

[1] - Anne Sander, **LES POLITIQUES DE SOUTIEN A L'INNOVATION, UNE APPROCHE COGNITIVE**, op.cit
[2] - **STRATÉGIE DE L'OCDE POUR L'INNOVATION 2015 – UN PROGRAMME POUR L'ACTION PUBLIQUE,** Réunion du Conseil au niveau des Ministres, Paris, 3-4 juin 2015, p :04-05.

مئوية من متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في دول الاتحاد الأوروبي بين عامي 1995 و2007؛ و 0.9 نقطة مئوية الولايات المتحدة؛

- المساهمة الناتجة عن النمو الكبير في الإنتاجية متعددة العوامل، نتيجة لزيادة كفاءة استخدام العمالة ورأس المال، والتي تعزى بدرجة كبيرة إلى الإبداع، بما في ذلك الابداع الاجتماعي والتنظيمي. وشكلت الإنتاجية المتعددة العوامل أكثر من 0.7 نقطة مئوية من متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بين 1995 و 2013 في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛
- المساهمة الناتجة عن عملية الهدم الخلاق التي يولدها الابداع الجذري حيث تتميز بدخول شركات جديدة في السوق، ونمو الأداء الإقتصادي لها بسرعة، وحتى تأخذ مكانة الشركات ذات الانتاجية الضعيفة. وتكشف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عن أن إعادة تخصيص الموارد التي تنتج من هذه الظاهرة مهمة جدا لنمو الإنتاجية على المستوى العالمي.

وتمثل هذه العناصر معا نسبة كبيرة للنمو في كثير من الأحيان- حوالي 50٪ من إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي- والذي يختلف تبعا للبلد المعني، ومستوى التنمية الاقتصادية والدورة الاقتصادية. في الواقع، على المدى الطويل، فمن الصعب تصور النمو دون الابداع، لأنه يعتمد، في المقام الأول، على تراكم المدخلات أي يد عاملة مؤهلة أو كمية أكبر من نفس رأس المال المادي.

بل يذهب الباحث براكونيي، سنة 2014، الى التأكيد ان الابداع سيكون له اهمية خاصة في المستقبل. وتكشف دراسات التنمية الاقتصادية التي تمت في كثير من البلدان ان الانتاجية متعددة العوامل كمحرك للنمو اخذت اهمية نسبية بسبب ان بعض الدول قد استنفذت الفرص الاستثمارية في الراس مال المادي فقط. كما انه في عديد من البلدان تقلصت مساهمة اليد العاملة، كعامل انتاج، في النمو مع تقلص شريحة السكان النشطة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن معدل الزيادة في رأس المال البشري، يتجه للبطئ في المستقبل. لتلك الأسباب تتجه كثير من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الى الاعتماد على الإنتاجية التي مصدرها الابداع باعتباره مصدرا اساسيا للنمو في المستقبل. كما أن نمو الإنتاجية في الشركات التي تنتمي للحدود التكنولوجية العالمية (التي تتبنى التكنولوجيا العالمية وتحاول تطويرها) ظل قويا نسبيا، وبمتوسط نمو سنوي قدره 3.5٪ في الصناعة التحويلية، في حين زاد إنتاجية العمل في المؤسسات دون هذه الحدود، في المتوسط بنسبة 0.5٪.[1]

الجزء الثالث: سياسة الابداع كحل للازمات

1- الأزمة وأثرها على نشاط الابداع في الشركات والبلد ككل:

يعتقد جوزيف شومبيتر، الاب الروحي لموضوع الابداع، أن عملية الهدم الخلاق(creative destruction)، على الرغم من انها عملية مكلفة و تتطلب جهدا كبيرا، إلا انها تعزز نشاط الابداع عن طريق التخلص من القديم والمألوف، والتطلع للجديد والأفضل. من هذا المنظور، قد يكون الانكماش والركود مصدرا لفرص المبدعين ونظم الابداع. غير ان ذلك قد لا يكون مبررا في كل الحالات، فمثلا كان لازمة الركود العالمي الاخيرة اثرا على العوامل المؤثرة على الابداع، من ثلاث جوانب رئيسية[2]:

- أولا، عانت الشركات المبدعة في العديد من الاقتصادات المتقدمة من انخفاض الطلب على منتجاتها وشكوك كبيرة حول الاتجاهات المستقبلية للاستهلاك بسبب كبر حجم الأزمة المالية العالمية حتى أنها تجاوز بعض الارقام السلبية التي سجلها الكساد الكبير بحسب الاقتصادي Almunia و .Reinhart and Rogoffكما يرى كل من Piva و Rossi-Lamastra أن معاناة المبدعين تتزايد و تنخفض عائدات شركات التكنولوجيا الفائقة بشكل ملحوظ مع انخفاض الطلب على المنتجات المبتكرة ذات الجودة العالية خلال فترات الركود. فمن خلال متابعة الازمة كان الانتعاش مع اواخر 2011 بطيئا وضعيفا نتيجة لزيادة المخاوف بشأن الديون السيادية وتخفيض الائتمان المصرفي، مما ادى الى محدودية الفرص المتاحة للاستهلاك على التعافي بسرعة؛
- ثانيا: واجه الدعم الحكومي للابداع التحديات المحتملة في ضوء الأولوية التي تمنحها السلطات العمومية لضبط أوضاع المالية العامة، والذي كان في طليعة مناقشات السياسات في أوروبا والولايات المتحدة واليابان.

---

[1] - Loc.cit.

[2] - OECD Science, **Innovation in the crisis and beyond**, part1, Technology and Industry Outlook 2012, OECD 2012,p:25.

كما ان ازمة الديون السيادية المتفاقمة ان ذاك والتوقعات المتشائمة بخصوص اوضاع الاسواق والمضاربة ضيقت مجال تدخل السياسات الحكومية بدرجة كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن شيخوخة السكان المرجحة تضع مزيدا من الضغوط على ميزانيات التقاعد والصحة على المدى المتوسط وتحد من قدرات الحكومات على الاستثمار بقوة في النمو على المدى الطويل، بما في ذلك العوامل التي تدعم الابداع، مثل: مشاريع التعليم والبنية التحتية والابداع؛

- وأخيرا، كشفت الأزمة المالية العالمية على مواطن الضعف في النظام المالي العالمي، كما يعتقد راينهارت. و بالتالي تؤثر هشاشة القطاع المصرفي على فرص الأعمال المبدعة على الحصول على التمويل الخارجي. فعلى سبيل المثال صنف صندوق النقد الدولي، سنة 2011، المنطقة الاوروبية والنظام المصرفي الاوروبي بأنه يواجه خطرا كبيرا. في حين، أدى التوسع السريع للائتمان الاستثماري للعام 2009-10 في الصين، بالبعض إلى التشكيك في نوعية بعض المشاريع الممولة، مما يزيد من التحديات الأخرى في النظام المصرفي الصيني .

ولقد حصرت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، سنة 2012، اهم الجوانب الخاصة في الازمة الاقتصادية 2008، والتي كان لها اثر غير مباشر على الابداع حيث ان تقلص الطلب على السلع والخدمات، تقلص السيولة في النظام المالي، حالة عدم التأكد المصاحبة للطلب والتمويل؛ وضعية موازنة الدولة؛ كلها عوامل لها اثر واضح على عمليات الابداع. وتبعا لذلك قامت المنظمة بإعداد ثلاث سيناريوهات تصف احتمالية الاثر السلبي للازمة المالية العالمية على نشاطات الابداع للدول؛ على النحو التالي:

الجدول(03): توصيف لسيناريوهات أثر الازمة على الابداع

السيناريوهات	مثال على الدول أو الصناعات أو الشركات	التوقعات
1- الازمة كان لها أثر سلبي على الابداع ولم يكن هناك أي انتعاش او كان قليل جدا. ابرزت الازمة القصور الهيكلية التي كانت موجودة قبل الازمة	• اليونان واسبانيا؛ • صناعة السيارات في الدول المتقدمة وقطاعات التكنولوجيا المتوسطة؛ • الرأسمال المخاطر والأسواق الاخرى ذات التمويل المخاطر؛ • بعض الابداعات المالية؛ • خلق شركات المقاولة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الجديدة.	• بطالة اليد العاملة المؤهلة على المدى الطويل قد يؤدي إلى استنزاف رأس المال البشري اللازم للإبداع في الشركات وقطاع الاعمال؛ • تقليص التمويل العمومي لأنشطة البحث والتطوير؛ • تغيير مشهد الابتكار العالمي قد تهدد عمليات الانتعاش في بعض البلدان؛ • تغيير خريطة الابداع العالمي قد يعيق عمليات الانتعاش في بعض الدول.
2- الازمة كان لها أثر سلبي على الابداع لكن هناك انتعاش ملحوظ. لقد كانت الأزمات صدمة مؤقتة للابتكار، ولكن نقاط القوة الهيكلية سهلت بعض الانتعاش.	• العديد من الدول الاوروبية والولايات المتحدة على الرغم من أن ملامح الانتعاش كانت تتمايز إلى حد كبير؛ • شركات الاعمال ذات الاستثمار الكبير في مجال البحث والتطوير؛ • العلامات التجارية العالمية الكبيرة	• هناك مسارين للانتعاش لشركات واقتصاديات هذه المجموعة: • مسار الانتعاش المحتمل على المدى الطويل في حالات التأثير المحدود على البطالة الماهرة على المدى الطويل، مواصلة التمويل الحكومي والانتعاش أكثر في الطلب؛ • مسار الانتعاش في خطر في حالات انخفاض التمويل الحكومي والبطالة على المدى الطويل والانتعاش الضعيف الطلب.
3- الازمة كان لها تأثير قليل على الابداع و اداء الابداع واصل في الاتساع والنمو. فالأزمة لم تأثر على اداء انشطة الابداع.	• الصين، كوريا؛ • شركات تكنولوجيا المعلومات المتطورة بسرعة؛ • غالبية الدول التي تخصص موازنة لأنشطة البحث والتطوير. • الباحثين في شركات الاعمال.	• إيجابية مع أدلة محدودة حتى الآن من وجود تباطؤ للشركات والبلدان في هذه الحالة.

Source: OECD Science, **Innovation in the crisis and beyond, part1,** op.cit, p:27.

ففي السيناريو الأول كان للأزمة المالية العالمية تأثيرات سلبية قوية على الإبداع، مع احتمالات انتعاش محدودة أو معدومة في بعض الاحيان. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء المشاريع او الشركات الجديدة، وتمويل رأس المال المخاطر وحالة اليونان، وهو ما يتطلب إصلاحات هيكلية. وهناك اتجاهات معينة تهدد نشاط الابداع على المدى البعيد (مثل تخفيض التمويل العمومي لنشاط البحث والتطوير). فمن خلال متابعة 4238 شركة أوروبية، انخفضت حصة الإنفاق على الابداع في بداية الأزمة المالية العالمية مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة من 26.7٪ الى 10.8٪. كما استنتج الباحث Paunov ، سنة 2012، من خلال متابعة حوالي 1500 شركة في امريكا اللاتينية أن واحدة من بين 04 شركات أوقفت مشاريع الاستثمار في الابداع كاستجابة للأزمة. كما وجد الباحثين Kanervaو Hollandersأن 23% من الشركات المبدعة في 27 دولة اوروربية قد خفضت من نسبة الانفاق على الابداع.

أما في السيناريو الثاني، وربما كان الأكثر انتشارا، أدت الأزمة المالية العالمية الى صدمة سلبية مؤقتة على نشاط الابداع، مما سمح بتحقيق نوع من الانتعاش لاحقا. ومن الأمثلة على ذلك: العديد من الاقتصاديات الأوروبية، الشركات الكبرى في مجال البحث والتطوير، العلامات التجارية. تعتمد الاتجاهات المستقبلية على مدى امكانية بروز أي مخاطر على الابداع على المدى الطويل مثل التطور البطيء في الطلب.

في السيناريو الثالث، كان للأزمة المالية العالمية تأثير قليل واستمر أداء الابداع الحالي و / أو حتى يتجه نحو النمو. وتعد الصين مثالا واضحا على هذا الاتجاه، ضف الى شركات تكنولوجيا المعلومات .وتشير الاتجاهات الحالية تطورا إيجابيا لتلك الحالات.

2- سياسات الابداع المتبناة كاستجابة للأزمة:

يختلف تأثير الازمة العالمية على سياسات الابتكار بشكل كبير بين البلدان. ردا على ذلك، أعلنت العديد من الحكومات حزم انتعاش شملت، في كثير من الأحيان، اجراءات جوهرية في دعم الابداع. حيث تم تنفيذ سياسات انتعاش غالبا ما ركزت على دعم المبادرات الجارية، والاستجابة بقوة لقيود التمويل بسبب الأزمة المالية العالمية وإجراء الإصلاحات الهيكلية. وتتمايز هنا تلك الاصلاحات بحسب الدول ودرجة تأثرها بالأزمة حيث نجد مثلا: الارجنتين، النمسا، بلجيكا، الشيلي ونيوزيلاندا، لم تقم بتعديلات كبيرة على سياسة الابداع كاستجابة للأزمة. أما إستونيا، ألمانيا والسويد؛ أدت الأزمة أساسا إلى تخصيص موارد إضافية للبرامج الموجودة سلفا في دعم الابداع. كما شملت اطلاق بعض المبادرات والمشاريع الجديدة، مثل: أستراليا وكندا. ويمكن تمييز ستة اتجاهات رئيسية فيما تدابير السياسة العامة المعتمدة[1]:

- الأولوية في العديد من البلدان كانت لدعم مؤسسات البحوث العمومية والبرامج التعليمية، مثل: أستراليا، كندا، الصين، استونيا، اليونان، المجر، إيطاليا، البرتغال، سويسرا والولايات المتحدة. هذا يبين أن السلطات العمومية في تلك البلدان، اعطت أهمية كبيرة لرأس المال البشري ومساهمة تلك المؤسسات في الرصيد المعرفي للبلد؛
- بعض الدول كانت من اولوياتها مساعدة الشركات المتضررة من عدم الحصول على الائتمان، وخاصة المشاريع ذات المخاطر العالية.وكان رد فعل السلطات العامة من خلال توفير الدعم المالي و / أو تحمل المخاطر من خلال توفير ضمانات القروض مثل ما حدث في: فنلندا، هولندا، جمهورية سلوفاكيا، السويد، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة وغيرها؛
- في العديد من البلدان خضعت الأدوات المستخدمة لبعض التعديل خاصة خطط الدعم الضريبي حيث تم تمديد الاعفاءات الضريبية للشركات التي تنفق على البحث والتطويرمن جهة؛ والمساهمة الحكومية المباشرة وغير المباشرة في تمويل تلك الشركات، ومن امثلة الدول التي طبقتها: أستراليا، فنلندا، فرنسا، إيطاليا وهولندا؛
- طبقت بعض الدول اسلوب "التخصص الذكي" من خلال التركيز على القطاعات التي تم تحديدها بوصفها عنصرا أساسيا للقدرة التنافسية الوطنية وتحقيق الرفاهية بشكل عام. وتشمل القطاعات التي تتلقى دعما أوسع: التحليل المتعلق بالصحة وكذلك دعم الابداعات البيئية. وتطبيق التوجه القطاعي، مثل ما حدث في: بلجيكا، كندا، الصين، فرنسا، المجر، اليابان، هولندا، البرتغال والولايات المتحدة؛
- عززت الكثير من الدول دعمها للشركات الصغيرة والمتوسطة، وشمل ذلك، ليس فقط جانب التمويل، ولكن أيضا دعم انشطة البحث والتطوير ومشاريع الإبداع، بما في ذلك تحفيز العمالة المؤهلة للانخراط في مثل هذه المشاريع. ولقد تبنت كندا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، المجر، إيطاليا وسلوفينيا هذه التدابير؛
- وأخيرا، اتجهت بعض الدول الى المزيد من التركيز على تدابير هيكلية لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الابداع الوطنية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إصلاح مؤسسات البحوث العامة(إيطاليا واليونان)، تعزيز

[1] - OECD Science, **Innovation in the crisis and beyond**, part1, op.cit, p: 42-48.

مشاريع التعاون بين القطاعين العام والخاص (فرنسا)، تبسيط الاجراءات الحكومية لقطاع الاعمال (إسبانيا)، والعمل نحو مزيد من الإنفاق العمومي على البحث والتطوير والإبداع (المملكة المتحدة).

غير ان الملاحظ على تلك الاتجاهات انها ليست منفصلة عن بعضها البعض، كما انها لن تؤدي الغرض منها إذا ما لم تدرس كأجزاء من منظومة متكاملة خاصة وان وضعيات الدول فيما يخص الانفاق والتدابير المالية على وجه التحديد متمايزة. كما ان درجة تأثرها بالازمة متمايزة، فنجد توقعات منظمة التنميةو التعاون الاقتصادي تتوقع انه في السنوات القادمة، لن تتجه كل الدول نفس الاتجاه نحو سياسة ابداعية موحدة، وللتدليل على ذلك فإن متابعة مؤشر الانفاق على البحث والتطوير تشير الى ان دولا، مثل: الارجنتين، الشيلي، كولومبيا، المانيا، الدنمارك، بولندا، روسيا، جنوب افريقيا، السويد وتركيا، سوف يتجه فيها ذلك الامؤشر الى الارتفاع. بينما يبقى مستوى الانفاق نفسه في بعض الدول ويرتفع في بعض المجالات، مثل: بلجيكا ونيوزيلاندا. في حين يتجه المؤشر الى الانخفاض في دول أخرى، كاسبانيا، اليونان وايرلندا. بينما تحافظ فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة على المستويات الحالية من الانفاق.

3- التوجهات ذات الاولوية لسياسة الابداع كحل للأزمة:

واجهت العديد من بلدان العالم صدمة حادة - متصلة بالأزمة الاقتصادية، فكان لها آثار على البيئية والديموغرافية والاجتماعية، وتحديات لم يسبق لها مثيل. مما دفع الحكومات لحشد جهودها على جميع التوجهات لتطوير استجابات ملائمة، قادرة على ضمان تحقيق نمو قوي ومستدام. وعلى الرغم من الضغوط الصارمة للغاية في ميزانيتها العمومية، يجب عليها أن تغتنم الفرص التي تتيحها أسواق الإنترنت والعالمية، وتجنيد الموارد الرئيسية، من رأس المال البشري، رأس المال الفكري والإبداع. وفي هذا السياق، تكتسب سياسات الابداع دورا مركزيا، يسمح بالتكيف مع السياق الجديد على أن تكون تلك السياسات ذات صلة ومتماسكة وموحدة، وأكثر كفاءة وفعالية.

وبصفة عامة، دفع مناخ الازمة الى سياسة ابداع جديدة ملائمة (تستهدف الاهداف الاقتصادية والاجتماعية)، متناسقة (مع السياسات الاخرى) وفيدرالية (من ناحية الحقل الذي تشمله والمتعاملين المعنيين بها). وعليه اصبح الهدف الجوهري لسياسة الابداع بعد الازمة هو استعادة النمو والتنافسية للبلد خاصة ان البلدان المتقدمة بحاجة الى معدلات نمو فعالة في مواجهة ازمة الديون السيادية والبطالة المتفاقمة فيها خلال فترة انتشار الازمة وهذا انطلاقا من اعتمادا على نمو يرتكز على سلسلة القيمة المضافة عن طرق المعرفة والابداع. وعليه، يجب ان تكون القرارات الحكومية اكثر فعالية بسبب اعادة التوازن للتدابير المستعملة حيث نجد ان السياسات الموجهة للتحديات البيئية والاجتماعية اصبحت لها اهمية كبيرة. ضف الى قضايا مثل: التغير المناخي والنمو الاخضر و ادارة الكوارث الطبيعية هي رهانات تحتاج تحركا مستعجلا. بينما تعد الصحة والتزايد السكاني في قلب الاهداف الاجتماعية. وفي ظل قيود الموازنة، على الحكومات فهم ضرورة الابداع للنهوض بتلك الرهانات على المدى المتوسط والطويل. بل إن توسيع مفهوم الابداع ليخرج الى نطاق الخدمات يعني ان يكون هناك سياسة ابداع خاصة بالخدمات العمومية (التعليم مثلا). وعليه، من بين اولويات سياسة الابداع بعد الازمة نجد:[1]

- <u>النمو الاخضر والبيئة:</u> تخفيض الانبعاثات الغازية، حماية الموارد البيئية من هواء وماء وتنوع بيولوجي، عبر الابداع وتبني التكنولوجيا الخضراء على نطاق واسع. وسوف يصبح من الصعب والمكلف المحافظة على عوامل النمو في العقود السابقة دون الاضرار بالرأسمال الاخضر للمجتمعات. ولذلك فإن الكثير من الدول المتقدمة والصاعدة، تعتبر نشاطات البحث و التطوير ونشر التكنولوجيا الخضراء اولوية؛ فالبرامج المخصصة للطاقات المتجددة تستهدف تقليص انبعاث الغازات السامة والتخلص من التبعية للبترول في نفس الوقت. وتشكل هنا الطاقة والبيئة خيارا استراتيجيا في سياسة الابداع في معظم الدول المتقدمة.
- <u>النمو السكاني والصحة:</u> قد تؤثر نسبة التزايد السكاني على الاداء الاقتصادي، ويرتفع الضغط على الخدمات الصحية ونظام الرعاية على المدى الطويل وعلى المالية العمومية. وعليه، تعد سياسة العلم والتكنولوجيا، خاصة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حاسمة في انظمة الرعاية وتحسينها وتقليص تكاليفها خاصة ان الامر يتعدى الجيل الحالي ليشمل الاجيال القادمة. فالابداع ضرورة من اجل تقليص تكاليف العلاج والتجهيزات الخاصة به بدرجة كبيرة.
- <u>الابداع في خدمة التنمية:</u> من الشائع ان قدرة على الابداع هي قضية متميزة في الدول المتقدمة بالدرجة الاولى؛ غير ان الاقتصاديات الصاعدة في بداية القرن الحالي اصبحت تستحوذ على مكانة لا باس بها في الابداع على المستوى العالمي، ولعل الصين وروسيا وبرازيل وتركيا والهند امثلة واضحة على ذلك. كما ان مفهوم

[1] - OCDE, **Science, Technologie et Industrie: perspectives de l'2012, principales conclusions**, OCDE 2012, p :05, 08.

الابداع لم يعد ينحصر على معنى التكنولوجيا العالية فقط، بل اصبح يشمل: التكنولوجيا القاعدية، صناعة الخدمات والابداع الاجتماعي، والتي تعتبر ضرورية لتحقيق مستويات التنمية المستهدفة.

- تسويق البحث في القطاع العمومي: اصبح هذا الهدف مستعجلا خاصة بعد الازمة الاقتصادية بسبب الانخفاض الملحوظ للتمويل الحكومي. ويتمثل التوجه الجديد في: الاحترافية وتقوية هياكل نقل التكنولوجيا(تجمع وحدات صغيرة). فالحاضنات التكنولوجية، والبحث عن العقود وشراء براءات الاختراع والتراخيص، تعتبر الادوات الأساسية.
- العلم المفتوح: مع التسويق المتزايد للعلم، والدخول للمعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ اتجهت العديد من الحكومات الى نشر العلم الى مدى واسع ولصالح المجتمع والاقتصاد ككل. وهذا يتطلب اقامة هياكل تقنية ضرورية (قواعد معلومات...الخ) والإطار التشريعي الخاص بها.
- التدويل: يمثل ادماج المتعاملين الوطنيين في الشبكات العلمية للمعرفة والعلوم هدفا للسلطات العمومية بحيث تستعمل العديد من التدابير لتحقيق ذلك، نذكر منها:الاطار التشريعي، التحفيزات المالية للباحثين، والتعاون الدولي في اطار برامج البحث الموجهة للاجابة على انشغالات محلية وعالمية.
- الادارة والتمويل: يستمر قطاع التعليم العالي في التطور في كثير من الدول نحو اسلوب الادارة اللامركزية حيث تستفيد الجامعات من استقلالية اكبر، وتتحمل في المقابل مسؤولياتها على اساس تقليل اعتمادها على التمويل الحكومي لتبحث عن موارد جديدة خاصة بها تستثمرها في الاداء المعرفي والعلمي من خلال نشاط البحث والتطوير الجامعي، وفي محاولة من الاتجاه اكثر نحو نوعية المخرجات وليس كميتها، مما يفيد المجتمع ككل.

4- التدابير الجديدة لسياسة الابداع بعد الازمة:

شهدت سياسة الابداع في كثير من الدول المتقدمة والصاعدة تطورا متزايدا، فالبعض التدابير زادت اهميتها، بينما اتجه بعضها الآخر للتراجع. ففي كثير من الدول تقدمت التدابير المستهدفة خطوة على التدابير القاعدية بسبب بروز بعض المواضيع الجديدة كالشركات الجديدة والتحديات الاجتماعية وتركيز انفاق الحكومات بعد الازمة. ومن بين التدابير المتخذة من خلال سياسة الابداع كمخرج للأزمة، نذكر[1]:

- التحفيزات الجبائية: أي تخفيضات وإعفاءات ضريبية للشركات التي تمارس نشاط البحث والتطوير والإبداع.و هي سمة ميزت غالبية الدول المتقدمة والصاعدة؛
- سياسة تعتمد على الطلب: سياسة الابداع تتحرك وفقا للطلب، ومن المبادرات الخاصة بالمستهليكن/مستعملين.كما ان السوق العمومي للابداع، المعايير والتشريعات، الاسواق الرائدة، مبادرات الابداع، تمثل التوجه العام لسياسة الابداع بعد الازمة؛
- المقاولاتية: لجأت العديد من الدول الى تكييف مجهوداتها المالية والهيكلية والتركيز على المقاول والمشاريع الجديدة والمخاطرة في مقابل الازمة الاقتصادية؛
- اقطاب النشاط (التخصص الذكي): تشمل اقطاب النشاط على المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التعليم العالي والبحث، وهيئات او وحدات اخرى عمومية وخاصة، تسهل التعاون في انشطة اقتصادية مكملة. اما التخصص الذكي، يوفر اطار عمل لمساعدة المقاولين والمؤسسات لتقوية تخصصها العلمي والتكنولوجي والصناعي عن طريق تحديد وتشجيع الدخول في مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي والتكنولوجي.
- براءات الاختراع وسوق الملكية الفكرية: إن مسألة براءات الاختراع (برمجيات، اساليب تجارية) وجودتها تم تجاوزها خلال العقد المنتهي. فالعديد من الاصلاحات تم إدخالها، ومكاتب براءات الاختراع طورت نوعية الاجراءات والتدابير الخاصة بها. اما اسواق الملكية الفكرية فهي في تطور مستمر كذلك، بحيث اصبحت تشمل انواع عديدة من التعاملات والصفقات(منح تراخيص، بيع...الخ) والمتعاملين(وسطاء، ممولين...الخ). وشاركت الحكومية في تلك الاسواق عن طريق التشريعات والقوانين تارة، وعن طريق التمويل الحكومي لبراءات الاختراع تارة اخرى.
- الهياكل القاعدية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال: يمكن للسلطات الحكومية تسهيل اقامة البنية التحتية النوعية (شبكات تدفق عالي)، وإدارتها بصفة تضمن الاستعمال العادل لها.

الخاتمة:

هناك تحديات واضحة في اعتماد اي سياسة للخروج من الازمة الاقتصادية، كمدى توافر الموارد المالية العمومية للاستثمار في مجال الابداع. كما انه في حالات الركود يعني إيرادات ضريبية أقل، مما يتطلب تدخلا

[1] - OCDE, Science, **Technologie et Industrie: perspectives de l'2012, principales conclusions**, po.cit, p :06.

بسياسات دعم على المدى الطويل، لذلك أن مثل هذه التدخلات تؤدي إلى زيادة مستويات الدين العام، وبالتالي تثير تساؤلات الاستدامة. وعلى الرغم من ذلك قد أظهرت الاتجاهات والدراسات، خاصة على مستوى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أن هناك منحى متزايد في تخصيص جزء مهم من ميزانيات البلدان المتقدمة والصاعدة للإنفاق على البحث والتطوير وبمرونة أكبر مما كان قبل الأزمة المالية العالمية. بل ان بعض الدول وكأحد مخارج الازمة وضعت سياسات ابداع متمايزة من حيث التدابير التي تركز عليها، وحتى الاهداف التي تسعى اليها.

وكخلاصة، يمكن القول أن نجاح او فعالية سياسة الابداع في اي بلد، وفقا للدراسات الميدانية الكثيرة، يرتبط بـ:

- اقامة استراتيجية حكومية فعالة في مجال الابداع باستعمال مدخل الانظمة لخلق نظام فعال لخلق ونشر المعارف؛
- مناخ اقتصادي يحفز الاستثمار في التكنولوجيا؛
- تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تبني الاستثمار في الابداع وتحفيزها على ذلك بالتدابير المناسبة واللازمة خاصة تعزيز ثقافة الابداع؛
- ترقية المواهب والكفاءات والاستغلال الامثل لها؛
- الاستفادة من الفرص والإمكانات التي يوفرها الاقتصاد الرقمي.

المـراجع:

أولا: باللغة العربية

1. عامر يوسف العتوم، **أسباب الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية**، المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، http://www.aci.org.jo/development/admin/st_file_manager/user_uploaded_images/Research_prsented_in_the_Fourth_Conference_of_Scientific.doc
2. علي بن هلهول الرويلي، **الازمات، تعريفها، ابعادها واسبابها**، حلقة علمية خاصة " ادارة الازمات". كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 30/4-05/04/ 2011، الرياض، السعودية.
3. عدنان الصمادي، **الأزمة المالية الراهنة ""أسبابها وتداعياتها وعلاجها من وجهة نظر الإسلام**، http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/12.doc
4. نزهان محمد السهو،**الازمة المالية العالمية الراهنة المفهوم الاسباب والتداعيات**، مجلة الادارة والاقتصاد، ع83، 2010، ص 255-256.
5. وديع أحمد كابلي، **الأزمة المالية العالمية.....الاسباب ..... والنتائج**، http://www.kantakji.com/media/4251/11018.doc

ثانيا: باللغة الاجنبية

1. Anne Sander, **LES POLITIQUES DE SOUTIEN A L'INNOVATION, UNE APPROCHE COGNITIVE**, thèse de doctorat de Sciences Economiques, faculté des Sciences Economiques et de Gestion, université LOUIS PASTEUR - STRASBOURG I, France, Juin 2005.
2. Frédéric Gouardères, **Politique de l'innovation**, Fiches techniques sur l'Union européenne, 09/2015.
3. OCDE**, Science, Technologie et Industrie: perspectives de l'2012, principales conclusions**, OCDE 2012.

4. OECD Science, **Innovation in the crisis and beyond**, part1, Technology and Industry Outlook 2012, OECD 2012.
5. **STRATÉGIE DE L'OCDE POUR L'INNOVATION 2015 – UN PROGRAMME POUR L'ACTION PUBLIQUE,** Réunion du Conseil au niveau des Ministres, Paris, 3-4 juin 2015.
6. Word Press, **La politique d'innovation**, http://sabbar.fr/management/la-politique-dinnovation/.